تعـاني منها تلك الجمعيات، ولتأسيس هيئة سياسية جديدة، قادرة على التعاطي مع المستجدات السياسية، خاصة بعد ان عيّنت الحكومة البريطانية مندوباً سامياً على فلسطين، هو هربرت صموئيل، واقصت موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، بعد ان افترضت السلطات البريطانية ضلوعه في اضطرابات القدس.

عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث ما بين ١٣ ـ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، بناء على دعـوة الجمعيـة الاسلامية في حيفا. وقد تلت الافتتاح قراءة مضابط المندوبين من الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، في القدس والرملة وغزة وطبريا وحيفا ونابلس، التي انتدبت من يمثلها في هذا المؤتمر. وحضر المؤتمر ثلاثة وثلاثون عضواً[١٦] جلّهم من الوجوه السياسية التقليدية التي سبق لها ان عملت في الجمعيات السياسية السرية، أو من اولئك الذين برزوا في مجال الجمعيات الاسلامية ـ المسيحيـة والنوادي العربية. والجديد الذي اضافه المؤتمر الثالث، هو انه تمكن من ايجاد بوتقة واحدة يعمل الكل في اطارها[١٧]، تحت قيادة سياسية ترضي الجميع، وتسمّى «اللجنة التنفيذية»، بناء على اقتراح تقدم به عضو المؤتمر رفيق التميمي، الذي أراد من التسمية ان تكون على غرار اللجنة التنفيـذيـة التي ينتخبها المؤتمر الصهيوني السنوي[١٨]؛ ففاز اقتراحه بأكثرية الاصوات وجرى انتخاب اللجنة التنفيذية عبر اقتراع سري مباشر؛ فنال عارف الدجاني أعلى نسبة (٣٠ صوتاً)؛ بينما نال كاظم الحسيني ٢٦ صوتاً؛ اما الحاج امين الحسيني، فكان نصيبه خمسة اصوات فقط[١٩]. وبذلك تأسست اللجنة التنفيذية الاولى من تسعة اعضاء، هم، وفقاً لتسلسل عدد الاصوات، عارف الدجاني، سليمان التاجي الفاروقي، كاظم الحسيني، توفيق حماد، ابراهيم الشماس، معين الماضي، يعقوب برنقش، عبد اللطيف الحاج ابراهيم، عبد الفتاح السعدي.

وفي المـؤتمـر، أيضـاً، تقرر عقد المؤتمر العربي الفلسطيني مرة كل ثلاثة شهور، وكذلك عند الضرورة، وتكون له لجنة تنتخب في كل اجتماع يعقده ومؤلفة من تسعة اعضاء، وظيفتها السعي الى تنفيـذ مقـررات المؤتمر ومخابرة الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، والتنبيه الى عقد المؤتمرات في مواعيدها، وعند الحاجة، وان يكون مركز اللجنة التنفيذية مدينة القدس[٢٠].

ورفع المؤتمر مذكرة الى المندوب السامي طالب فيها دولة بريطانيا بضرورة بذل جهودها لتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، ينتخب اعضاءه الشعب العربي في فلسطين، كما اعربت المذكرة عن عدم رضى المؤتمر العربي الثالث عن شكل الادارة القائمة، لأنها مخالفة لرغائبه وحقوقه. وعلّل المؤتمرون، في المذكرة ، عدم الرضى باسباب عدة، أبرزها: ١ ـ اتخاذها صلاحية سن القوانين لنفسهـا، أي بدون مجلس تشريعي نيـابي منتخب، وقبل صدور قرار جمعية الامم النهائي؛ ٢ ـ اعتـرافهـا بالجمعيـة الصهيـونية كهيئة رسمية؛ ٣ ـ شروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية، بادخالها المهـاجـرين الصهيونيين، واستعمالها العبرية لغة رسمية، وسكوتها على وجود راية صهيونية؛ ٤ ـ تعيينهـا مجلسـاً استشارياً، لتوهم ان في فلسطين مجلساً تشريعياً يمثل الاهالي؛ ٥ ـ وجود زعماء صهيونيين في اعلى مراكزها، مع ان فلسطين هي البلاد المقدسة للعالمين، النصراني والاسلامي، ولا يجوز وصول أمرها الى أيدي غير اسلامية أو نصرانية[٢١].

وبذلك شكّل المؤتمر الثالث بداية مرحلة سياسية جديدة، انحصرت في مقاومة وعد بلفور والهجرة الصهيـونية وبيع الاراضي لليهود، ولم تتناول مقاومتها الانتداب البريطاني على فلسطين. وخالجت اللجنـة التنفيـذيـة، طوال فتـرة نشاطها، آمال في الحصول على بعض الحقوق من طريق عصبة